المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو
رسالة دورية عدد : 4 س 3

الرباط في 9 فبراير 2006

من وزيـر العـدل

إلى السادة:

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

الموضوع: حول ضبط الهوية الكاملة لطالبي العفو.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

لقد أثار انتباهي مرة أخرى أن بعض النيابات العامة أثناء تهييئ طلبات أو اقتراحات العفو الموجهة إلى مصالح هذه الوزارة لا تولي العناية والأهمية اللازمتين للتعليمات التي سبق توجيهها في الموضوع وخاصة ما يتعلق بضبط الهوية الكاملة لطالب العفو والإشارة بوضوح إلى رقم بطاقة تعريفه الوطنية ورمزها بالأحرف اللاتينية إلى غير ذلك من المعطيات التي تمت الإشارة إليها في المناشير والرسائل الدورية وخاصة الرسالتين الدوريتين عدد 99 س 3 وتاريخ 28 يناير 2004 وعدد 14 س 3 وتاريخ 14 أبريل 2004، تأمر الذي يعرقل حسن سير عمل المصالح المختصة بإعداد الملفات قصد عرضها على لجنة العفو.

وإذ أذكركم بالتعليمات السابقة في الموضوع، أطلب منكم تضمين ملف العفو رقم بطاقة التعريف الوطنية لطالب العفو محررة بكل دقة مع بيان الرمز بالأحرف اللاتينية، وإذا تبين لكم أن المعني بالأمر لم يدل برقم بطاقة تعريفه الوطنية أو أنه لا يتوفر عليها فيتعين عليكم مكاتبة الشرطة القضائية قصد معالجة الوضعية وذلك إما بمطالبة المعني بالأمر الإدلاء برقم بطاقة تعريفه الوطنية أو حثه على إنجازها سواء كان في حالة سراح أو في حالة اعتقال.

ونظرا لما لهذه التعليمات من أهمية بالغة أهيب بكم العمل على الحرص بكل دقة وعناية على تنفيذها وموافاتي بما قد يعترض ذلك من صعوبات في التطبيق عند الاقتضاء.

وزير العدل
محمد بوزبع